مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

مسارات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراءة وتحليل أهم
الأحداث السياسية في العالم الإسلامي

النخبة
في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

- مقدمة
- القيادة: سيد علي خامنئي
- السلطة التنفيذية
- الحرس الثوري: عزيز جعفري وقاسم سليماني النخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مقدمة

إحدى السمات التي تميّز الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم هي الطبيعة الفريدة للطبقة السياسية فيها. ومصطلح (الطبقة السياسية) المستعمل هنا -وفقاً لتعريفات غايتانو موسكا وآخرين- يعني إحدى شرائح المجتمع التي تتقلّد المناصب، وتشغل الوظائف في مؤسسات الدولة. لكن النخبة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية محدودة ومتنوعة في الوقت نفسه؛ فهي تشمل مزيجاً معقّداً من العلمانيين المتدينين وعلماء الدين الشيعة من مختلف المستويات والوجاهات. كما أنها تفتقر إلى العناصر الأساسية المتوافرة في النخب السياسية الحديثة الأخرى؛ مثل الأحزاب السياسية المنظمة تنظيماً دقيقاً واضح المعالم. ويتم عادةً تعريف الطبقة السياسية الإيرانية وفقاً لمبادئ الطائفية، التي تسعى إلى استخدام تعريف بديل من (الفصائل)، التي تضمّ تجمّعات فضفاضة من الشخصيات التي تحمل وجهات نظر مشتركة بشأن الموضوعات الرئيسة؛ مثل: السياسة الخارجية والدفاع، وإدارة شؤون المجتمع، بدلاً من عدم وجود الأحزاب السياسية. وهذا التشخيص الواسع المستمد من قبل تحليلات وسائل الإعلام والدراسات الأكاديمية للمراكز الفكرية البارزة عام جداً ليستخدم كوصف دقيق. ومع أن تلك الفصائل تُوجد بالفعل داخل النظام الإيراني إلا أنها لم تتبلور بعد؛ فهي تفتقر إلى الانضباط، وتجد نفسها منشقةً ومتشظّيةً في أوقات الانقسامات الكبرى داخل النخبة، مثل المرحلة التي أعقبت الانتخابات المتنازع عليها عام ٢٠٠٩م.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنبني وتتمحور حول الاصطفاف العشائري مع الشخصيات المؤثرة، المنتشرة في مختلف المؤسسات، التي نجحت في إيجاد مجموعة فضفاضة ومرنة من الأنصار والأتباع، الذين يعتمدون بدورهم على رعاية تلك الشخصيات للوصول إلى مناصب سياسية، وامتيازات، وحضور دائم لهم ضمن السلالم العليا في مؤسسات الدولة. عموماً، الشخصية السياسية الأبرز في هذا التكوين للدولة هو آية اللّه علي خامنئي المرشد الأعلى. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى آلية التفكيك والتفتيت غير الرسمية التي تحكم نظام الدولة، وتحظى بجذور في الأشكال التقليدية من التفاعل داخل المجتمع الإيراني، الذي ينجذب ضد محاولات فرض نظام استبدادي أكثر جمودا يتفادى آثار الدكتاتوريةمن خلال آلية معقدة من المساومات والتفاوض على جميع مستويات نظام الدولة[1].

هناك مسألة جوهرية لفهم آليات عمل النخبة السياسية في إيران من خلال إدراك العمليات التي من خلالها يمكن أن تُتاح فرص الدخول إلى الطبقة السياسية؛ فعدم وجود جماعات سياسية منظّمة أو أحزاب يجعل (امتلاك العضوية) -وهي الطريقة الشائعة لدى كثير من النظم المبنية على أساس حزبي، سواء أكانت ديمقراطيةً أم لا- أمراً غير ذي أهميةٍ لكسب مكانة سياسية. هذا العامل المهم أدى إلى وصول شخصيات ذات مكانة أقلّ داخل النخبة، مثل محمود أحمدي نجاد، الذي حصل على منصب الرئاسة -أعلى منصب سياسي- من دون المرور والتدرّج عبر المناصب الأقلّ أهميةً، وهو ما تمّ إقراره بصفته مرشحاً توافقياً؛ ليصبح زعيماً للمنظمات السياسية الرئيسة. وتشكّل هذه الشبكة المعقدة من التجارب الشخصية الأساس المكوِّن للنخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي سيتم لاحقاً من خلالها تقديم الأطراف الرئيسة المؤيِّدة من النخبة الحالية، ومن خلال برنامج يحدّد مواقع تلك الأطراف ضمن مختلف فروع الدولة.

١- تعد شبكة (دوره) الإيرانية على سبيل المثال، تجمعاً تقليدياً غير رسمي، يقتصر في العادة على عدد لا يتجاوز ستة من الأعضاء المشاركين. وهدفه تنظيم اللقاءات فيما بين الشخصيات المؤثرة من مختلف التوجهات والاختصاصات، وتعزيز النفوذ والمنافع الجماعية. وكانت شبكة دورة عاملاً أساسياً في مسألة التفاعل الاجتماعي على مدى القرن الماضي.

أولاً: القيادة - سيد علي خامنئي

سيد علي خامنئي

آية الله سيد علي حسيني خامنئي، المعروف بـ(علي خامنئي)، هو المرشد الأعلى الثاني للجمهورية الإسلامية. وُلد في مدينة مشهد عام ١٩٣٩م، وينتمي إلى جيل من الشخصيات الدينية الثورية التي كانت على صلة وثيقة بالخميني إلى وفاته عام ١٩٨٩م، وقد شغل منصباً سياسياً رفيعاً خلال العقد الأول للثورة. ويعدّ خامنئي شخصيةً عنيدةً صارمةً، يفتقد إلى التأثير Charisma، ولكنه أثبت أنه يمتلك مرونةً ملحوظةً على التكيّف مع الظروف الطارئة، وتعقّل في التعامل مع شؤون الدولة. وقد تنامت سيطرته على صرح الدولة بدايةً من تحالفه الهشّ عام ١٩٨٩م مع صانع القرار السياسي آنذاك هاشمي رفسنجاني إلى السيطرة الشاملة على السلطة في الوقت الحاضر. ويعدّ خامنئي شخصيةً نفعيةً Pragmatic بامتياز، ولديه طموح في أن يكون الشخصية الثالثة في التاريخ الإيراني المعاصر، التي تموت وهي في منصب القيادة، بعد مظفر الدين شاه (تُوفّي عام ١٩٠٦م[٢]، وسلفه الخميني (تُوفّي عام ١٩٨٩م). لكن هذا الهدف الأساسي والأسمى لدى خامنئي جعله يزداد ريبةً وحساسيةً من محاولات التغيير السياسي والإصلاح. وكان قوامَ نجاح خامنئي في الحفاظ على سيطرته على المؤسسة الأقوى في الدولة ركيزتان: الأولى: تأسيس طبقات متعددة من العلمانيين، ونخبة من علماء الدين الذين يدينون تماماً بالفضل فيما هم عليه من امتيازات، وما يتمتّعون به من سلطة، لصانع القرار آية الله علي خامنئي، والثانية: رفضه القاطع التراجع بعد اتخاذ أيّ قرار تنفيذي. وقد مكّنته الركيزة الثانية خاصةً، مع مجموعة أمور أخرى، من التغافل عن المطالب التي كانت تنادي عام ٢٠٠٩م بالحدّ من القمع السياسي. وفي حين يتصوّر كثيرون أن خامنئي شخصية متعجرفة تكره الأجانب، وتمقت الغرب سياسياً وثقافياً، إلا أن نظرته إلى العالم تمثّل لدى كثيرين نظرةً غامضة، بمن فيهم المقرّبون منه، كما يتّضح من خلال تقرير صدر عام ٢٠١٢م ويعدّ من الحلقات النادرة التي تتناول سيرة هذا القائد وتناقشها.

وتُعزى سلطة خامنئي السياسية إلى أنشطته بعد الثورة؛ كان خامنئي بحلول لحظة سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩م واحداً من كثيرين ضمن مصافّ علماء الدين من ذوي الرتب المتوسطة أو المتدنية، الذين شاركوا في الأنشطة الثورية، وظلّوا موالين للخميني في منفاه منذ عام ١٩٦٤م. ومع أن أنشطته تلك أدّت إلى استجوابه من شرطة الشاه السرية (السافاك)، وسجنه، ونفيه، إلا أنها لم تكن مؤثرةً ومهمةً كما كان الحال مع شخصيات أخرى، مثل: الراحل آية الله مرتضى مطهري، وآية الله حسين بهشتي، وهاشمي رفسنجاني. ومع ذلك، فإن خامنئي كان يمتلك ما يكفي من النفوذ والقوة لضمان وجوده ضمن الدوائر الخاصة لأنصار الخميني منذ ربيع عام ١٩٧٩م

٢- مظفر الدين شاه هو العاهل الذي سنّ الدستور الإيراني في العام ١٩٠٦، ومات بسلام في العام الذي تلاه، عندما كان على رأس السلطة. ولم يتكرر هذا الحدث الفذ سوى مع الخميني عام ١٩٨٩، حيث توفي جميع الملوك الآخرين (محمد علي شاه، أحمد شاه، ملك القاجاريين والرضا، والشاه محمد رضا العاهل البهلوي في المنفى).

عندما شغل منصب نائب وزير الدفاع في حكومة مهدي بازركان الثورية المؤقتة آنذاك. وقد منحت تلك التجربة خامنئي خبرات أخرى قيّمة ومتراكمة في الشؤون العسكرية والقوات المسلحة، وهي خبرات خارج نطاق اختصاص علماء الدين الإيرانيين[٣].

ومع حلول خريف عام ١٩٧٩م كان خامنئي أيضاً أحد قادة الحزب الجمهوري الإسلامي، وهي منظمة أُنشئت على عجلٍ على أيدي علماء الدين من أتباع الخميني جبهةً مضادة للأحزاب الأخرى: مجاهدي خلق، وفدائيي خلق، وحزب توده الشيوعي، التي بدأت سراً، ثم ظهرت إلى العلن عام ١٩٧٩م بوصفها كتلاً تحظى بتأييد شعبي. ومع ذلك، فلم يقُم خامنئي ورفسنجاني إلا بأدوار هامشية في الساحة السياسية المضطربة في تلك المرحلة. وخلال رحلة لهما إلى مكة المكرمة آن ذاك، وفي أثناء عملية الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، كانت هاتان الشخصيتان بعيدتين عن أجواء المفاوضات المشحونة والمعقّدة التي كان من شأنها وضع حدّ لتلك الملحمة في يناير عام ١٩٨١م. وفي ذلك الحين أصبح خامنئي أحد النوّاب البارزين عن طهران، وهذا الأمر أدى إلى شنّ حملة اتّهام بحقّ الرئيس بني صدر في يونيو/ حزيران عام ١٩٨١م. وبحلول نهاية العام قفز خامنئي فجأةً إلى سدة الرئاسة؛ بسبب الحرب الأهلية الصغرى التي وقعت بعد طرد بني صدر من منصبه، واغتيال بهشتي[٤] والرئيس الثاني محمد علي رجائي؛ فبعد مقتل رجائي تراجع الخميني عن إصراره السابق على حظر تولّي علماء الدين مقاليد السلطة التنفيذية، فتولّى خامنئي الرئاسة بتزكية كاملة تقريباً بعد أن كان أميناً عاماً للحزب الجمهوري الإسلامي.

وضع تولّي خامنئي رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية حداً لمرحلة الفوضى النسبية التي كانت تسود أروقة الحكومة؛ ليصبح خامنئي هو أول رئيس إيراني يستكمل فترتي ولايته الأولى والثانية (١٩٨١-١٩٨٥م، و١٩٨١- ١٩٨٩م)، وهي الفوضى التي كادت تفضي إلى مواجهات سياسية تؤدي إلى آثار عميقة خلال العقود التالية. وفي سعيه إلى الحدّ من سلطة الرئيس بني صدر؛ بسبب قلقه من رفض الخميني قبول إقالته من منصبه، قلّص البرلمان سلطات الرئاسة بشكل كبير، وحدّ من قدرتها، فقام بتعيين مسؤولين اقتصاديين كبار، منهم محافظ البنك المركزي، وتكليف رئيس مجلس الوزراء بمعظم صلاحيات اختيار أعضاء المجلس. وقد تعرّض خامنئي لهزيمة سياسية مبكّرة عاناها في الأسابيع الأولى التي تلت انتخابه رئيساً، عندما حاول اقتراح حلف سياسي، وترشيح علي أكبر ولايتي رئيساً جديداً للوزراء، وكان حينها نائباً غير بارز عن طهران، لكن النواب المتشددين أفشلوا الاقتراح، وطرحوا اسم مير حسين موسوي القائم بأعمال وزير الخارجية. ونتيجةً لسياسة الحزم التي كان يتبعها موسوي، وهو من أعضاء الفصائل اليسارية الناشئة، فقد أمضى السنوات الأربع التالية في منصبه، وبذل قصارى جهده لتعزيز السيطرة على السلطة التنفيذية، لدرجة أنه كان يُشاع في حينها أن خامنئي لن يفكّر في الترشّح لمنصب الرئاسة مرةً أخرى بعد انتهاء ولايته الأولى، لكن مكتب الخميني أقنعه بالعدول عن رأيه. ففي مقابلة أُجريت معه، وبُثّت على شاشة التلفاز الوطني خلال حملته الانتخابية

٣- استفاد خامنئي وبشكل كبير من الخبرات التي اكتسبها خلال فترة تولي بازركان منصبه، عندما أصبح خامنئي لاحقاً القائد العام للقوات المسلحة. ومقارنة بالخميني، الذي مُنح أيضاً هذا المنصب بشكل دستوري، لكنه فضّل أن يفوض شخصية أخرى بدلاً عنه لشغل هذا المكان، فقد أحكم خامنئي سيطرته على منصب القائد العام للقوات المسلحة بقوة، وعمل على رعاية فئة من القادة العسكريين الموالين له، لاسيما قادة الحرس الثوري.

٤- كان آية الله محمد بهشتي شخصية بالغة الأهمية في المراحل الأولى من الثورة. وهو حضري وداهية سياسي، قام بدور مهم في المرحلة الأخيرة التي أدت إلى الإطاحة بالشاه في أواخر السبعينيات، وأصبح من المقربين للخميني في عام ١٩٧٩م. وكان معلماً وملهماً لجيل كامل من السياسيين النشطين من علماء الدين، مثل الرؤساء، رفسنجاني وخاتمي وروحاني، الذين يعترفون كلهم بأهمية لقاءاتهم مع بهشتي خلال مرحلة تكوينهم السياسي. كما لعب دورا رئيسيا في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامي في فبراير عام ١٩٧٩م، ودعمه وتوسيعه كي يكون قادراً على مواجهة الأحزاب السياسية الفاعلة الأخرى الموجودة على الساحة حينها، مثل حزب مجاهدي خلق وحزب توده. ودبر بهشتي النجاح الذي حققه الحزب الجمهورية الإسلامي في الانتخابات البرلمانية الأولى عام ١٩٨٠م، واستغل سيطرة الحزب على مجلس النواب لإضعاف الرئيس بني صدر تدريجياً ومن ثم الإطاحة به. ويعد اغتياله في يوليو عام ١٩٨١م، إلى جانب ٧١ شخصا من كبار المسئولين الذين قتلوا معه، خسارة كبرى لجبهة الخمينيين الذين فقدوا شخصية استراتيجية في غاية الأهمية. ولم يكن هناك شخص يملأ مكانه تماما، لكن أكثر شخص يعد الأقرب إلى رؤيته وفكره هو أكبر هاشمي رفسنجاني.

للولاية الثانية، انتقد خامنئي -في معرض حديثه عن اضطراب الأوضاع الاقتصادية في ولايته الرئاسية الأولى- وزير الاقتصاد، وتنصّل من المسؤولية؛ بسبب افتقاره إلى صلاحيات السلطة، مدّعياً أن «يديه كانتا مكبّلتين خلف ظهره».

تمّت إعادة انتخاب خامنئي بسهولة كافية إنهاءً للتوترات المتزايدة، واستغلّ خامنئي ثغرةً في الدستور للدفع باتجاه تشكيل حكومة جديدة، وحاول مرةً أخرى تعيين ولايتي في منصب رئاسة الوزراء، لكن محاولته جُوبهت بالرفض بعد تقرير رفعه محسن رضائي -قائد الحرس الثوري آنذاك- عن معنويات القوات المسلحة، وأن رحيل موسوي، ذي الشعبية الكبيرة داخل صفوف هذه القوات، من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف العزيمة العسكرية لديهم. ولم يُثْنِ ذلك خامنئي عن السعي إلى تشكيل حكومة جديدة؛ فعلى الرغم من دعم الخميني شبه التام استمرار موسوي في منصب رئاسة الوزراء نجح خامنئي في حشد ٩٩ صوتاً ضد موسوي في الاقتراع على الثقة في البرلمان، وهي القضية التي أصبحت تُعرف باسم (قضية الـ٩٩)، وكانت نقطة تحوّل رئيسة في التاريخ السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إذ اندلعت الخلافات بين فصائل اليمين واليسار الناشئة بشكل أكثر وضوحاً، وهو ما أثّر بقوة في الحالة النفسية العامة خلال المواجهات بين الجانبين، خصوصاً مع بروز خامنئي الواضح بوصفه شخصيةً غير مرغوبة في أعقاب صراعه غير الناجح مع موسوي. وتعرّضت هيبة خامنئي ومكانته لمزيد من الضرر في أوائل عام ١٩٨٨م، عندما سعى إلى منع مجلس الوزراء ورئيسه من الحصول على مزيد من الصلاحيات على حساب سلطته، بعد أن حاول وزير العمل تعزيز صلاحياته للتعامل مع القطاع الخاص. وفي تلك المرحلة انتقد الخميني فهم خامنئي مبادئ الشريعة الإسلامية، ووبّخه علانيةً؛ ففقد خامنئي مزيداً من شعبيته. كما تعرّض خامنئي لمزيد من الإذلال في الأيام الأولى التي تلت نشر فتوى الخميني بحقّ المؤلف سلمان رشدي، عندما قال خلال خطبة صلاة الجمعة في جامعة طهران: إن المسلمين في العالم يمكن أن يسامحوا المؤلف إذا ما أعرب عن ندمه، وطالب العامة بتجنّب مهاجمة السفارات الغربية بدافع الانتقام، قبل أن يوجّه إليه رئيس الوزراء ومكتب الخميني اللوم.

بحلول صيف عام ١٩٨٩م كان خامنئي مُحاصَراً بشكل كبير؛ فمع أنه كان عضواً في الدائرة الداخلية للخميني إلا أنه كان غير قادر على تحقيق تقدّم في سعيه نحو مزيد من السلطات السياسية، وتلقّى كثيراً من الهزائم السياسية الكبيرة. لكن وفاة الخميني أحدثت تغييراً سريعاً في حياة خامنئي السياسية من خلال ما يُرجَّح أنه كان خطأ في التقدير من رفسنجاني، الذي رأى في خامنئي شخصيةً ضعيفةً سهلة الانقياد، ستسمح له بالظفر بتفويض مُطلق فيما يتعلّق بجهوده لإعادة تشكيل الساحة، فقد رقّي خامنئي إلى منصب المرشد الأعلى من دون امتلاكه للشروط الدينية المسبقة المطلوبة، أو الدعم الكبير من داخل الدوائر السياسية والدينية. هذا الاختيار المثير للجدل، الذي أسفر عن ارتقاء خامنئي بين عشيّة وضحاها إلى أعلى مكانة دينية، حتى إن وسائل الإعلام الرسمية أصبحت تطلق عليه لقب (آية الله) بعد أن كان (حجة الإسلام)، يعني أن خامنئي اتّجه إلى بناء هيكل جديد للسلطة لمصلحته، وهي مهمة بدأ العمل بها منذ عام ١٩٨٩م.

خامنئي المرشد الأعلى

على مدى الـ٢٥ سنة الماضية كان خامنئي يزيد من نفوذه في منظومة الدولة بشكل مطّرد، وكان مدفوعاً في ذلك -في المقام الأول- بتجارب الثمانينيات، ورغبته في إبقاء المنافسين المحتملين بعيداً. وقد عمل بجدّ على ممارسة السيطرة المحكمة والرقابة الصارمة على الأجيال الجديدة من النخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خصوصاً الشخصيات البارزة فيها، الذين هم في الخمسينيات والستينيات من أعمارهم الآن، والذين لم يكن لديهم سوى الحد الأدنى من العلاقات الشخصية مع الخميني. وثمة قناة رئيسة تصبّ في مصلحة تحقيق هذا الولاء لخامنئي، هي شبكة معقّدة مربوطة بأفرع أخرى تتمثّل في الإعانات التي تُدفع إلى قدامى المحاربين أو أقارب الشهداء السياسيين، وتخصيص وكلاء خامنئي في القوات المسلحة بامتيازات سياسية واقتصادية، وإنشاء عشرات المدارس الدينية التي تخرّج دفعات من العلماء الموالين له. وكانت الخطوة الأخيرة خاصةً مدعومةً بشعور خامنئي بانعدام الاستقرار داخل المؤسسة الدينية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال حملات وسائل الإعلام غير المعتادة تماماً، مثل تصويرها الجماهير المنظّمة من الطلبة

التي تتجمع عادةً في مقرّ إقامته الرسمي الذي يُلقي فيه دروسه في علم الأصول[٥]. هذا النوع من التصوير المرئي لبراعة المجتهد خامنئي تظهره بشكل ندّي قويّ أمام قادة المراجع؛ كالسيستاني في العراق، ووحيد الخراساني في قم، اللذين كانا لا يلجأان إلى الاستفادة من أعداد الأتباع لدعم مكانتهما الدينية، وإن فعلا ذلك فهو أمر نادر. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من التقارير المتكرّرة عن قيمة المؤسسات المالية المذهلة المرتبطة بمكتب خامنئي -ويمكن النظر في هذا الصدد إلى تحقيق وكالة رويترز عن (فرمان الإمام)- إلا أنه لم تكن لدى خامنئي ثقافة البذخ والتباهي بالثروة التي كانت السمة المميّزة لبعض القادة الأفارقة؛ مثل: مبوتو، أو بوكاسا، أو الشاه إلى حدٍّ ما، بل إنه بدلاً من ذلك ينفق الثروات المتراكمة بشكل ضخم في تمويل شبكة رعايته، وهو ما يعزّز من قبضته على السلطة. وقد وقع مراراً صدام بين خامنئي والشخصيات القديمة من خصومه في الثمانينيات وأشباهها الجديدة؛ وفي ربيع عام ١٩٩٢م كان مقرّراً للمؤسسة الوحيدة التي بقيت من عهد الخميني، وهي المجلس الثالث، أن تخضع للتجديد، وكان لخامنئي والرئيس رفسنجاني دور أساسي في وضع آلية لهذا التجديد، سُمِّيت مجلس التصويب (نظارت استصوابي)، الذي يخوّل مجلس صيانة الدستور رفض ترشيحات الانتخابات على جميع المستويات من دون ضرورة تقديم مسوّغات مقبولة. هذه القاعدة التي اعتُمدت بشكل كبير في عام ١٩٩٢م، وكانت تهدف إلى ضمان طرد الجناح اليساري من البرلمان عقب انحيازه إلى موسوي، قد استخدمت مراراً منذ ذلك الحين لإقصاء الشخصيات التي تنتقد خامنئي ومؤيديه، خصوصاً المرشحين البرلمانيين الإصلاحيين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨م. كما عزّز خامنئي -بشكل سريع- نفوذه في القوات المسلحة، وعمل على الحدّ من الجيش النظامي؛ فشكّل قوةً أنفق عليها كثيراً؛ لدعم مكانة الحرس الثوري، وتقوية سلطته، وسيطر على قياداته بشكل كبير منذ عام ١٩٩٧م بمساعدة الشخصيات التي تدين له بالولاء.

يسترشد خامنئي في السياسة الخارجية -كالسياسة الداخلية إلى حدٍّ كبير- بنهجين إستراتيجيين: الأول تجنّب إمكانية التراجع عن أيّ قرار أو توجّه؛ لذا فهو يتعمّد أن يكون غامضاً في مناسبات معينة، وصارماً في مناسبات أخرى؛ إذ شدّد من دون هوادة في يونيو عام ٢٠٠٩م على أن النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية في تلك السنة كانت صحيحةً، داحضاً بذلك جميع تهم التزوير، وأرغم القيادات الأخرى البارزة في الدولة، بدايةً من الرئيسين السابقين: خاتمي، ورفسنجاني، إلى الرئيس الحالي روحاني، على التزام الصمت تجاه أيّ شكوك في العملية الانتخابية. كما أن خامنئي لم يكن يرغب في التراجع، أو لم يكن قادراً على تغيير موقفه من المطالب التي أثارها قائدا الحركة الخضراء: مير حسين موسوي، ومهدي كروبي. ومثل هذا السلوك مستمد في معظمه من الآثار التي خلّفتها المعارك السياسية التي خاضها خامنئي خلال الثمانينيات وخسرها. النهج الإستراتيجي الثاني هو تبنّي الغموض التكتيكي فيما يتعلّق بصنع القرار، مثل السياسة الخارجية؛ فوفقاً لمذكرات حسن روحاني -مثلاً- لم يُعطِ خامنئي موافقةً مباشرةً صريحةً على اتفاقية برنامج إيران النووي مع المفاوضين الأوروبيين الثلاثة (EU 3)، لكنه سمح لموظفيه بأن ينقلوا بعض الرسائل في المفاوضات الحاسمة مع وزراء الخارجية الأوربيين الثلاثة في طهران، وهو ما أتاح له التحايل على الاتفاق، والضغط من أجل استئناف عملية تخصيب اليورانيوم عام ٢٠٠٥م، عندما شعر بأن لدى إيران فرصةً لكسب المزيد من الوقت من جرّاء موقفها المتشدّد.

وعلى الرغم من تلك القدرة على المناورة، التي مكّنت خامنئي من إظهار شيء من المرونة في اتّخاذ قرارات سياسته الخارجية، إلا أن مواقفه عامةً بشأن القضايا التي تحظى باهتمام كبير لا تدلّ على تغيير يُذكر في مواقفه تلك على مرّ السنين، لكن خطابه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يتّسم بالتشاؤم المفرط حيال إمكانية حدوث تقارب دائم، إلا أنه أقلّ صرامةً إلى حدٍّ ما من مواقف الخميني المتصلّبة، وقد سمح هذا الموقف لأنصار التفاوض والراغبين في عقد صفقة كبيرة مع واشنطن بتعزيز موقفهم خلال العقدين الماضيين. كما أن خامنئي يبدي شيئاً من الولاء والرعاية الخاصة لحلفائه المقرّبين؛ فبعضهم كان مقرّباً

٥- دروس علم الأصول، هو أعلى مستوى من الدروس التي يقدمها المجتهد. بمعنى، أنها هي "درجة الإتقان" التي وصل إليها المجتهد، التي تمنح لطلبة العلم النجباء الذين هم على وشك التخرج. كما أن إلقاء الدروس في علم الأصول يؤكد على مكانة عالم الدين واجتهاده وعلى احترامه، لذا كان الإصرار على التغطية الإعلامية لدروس خامنئي.

له منذ أوائل الثمانينيات، ومع ذلك لم يُترجم ذلك بشكل تلقائي في قدرتهم على إقناع المرشد الأعلى بالاصطفاف معهم، أو حتى الإصغاء إلى نصائحهم؛ فخلال المناظرات الرئاسية التي عُقدت عام ٢٠١٣م كشف علي أكبر ولايتي، الذي كان مقرّباً من خامنئي منذ عام ١٩٨١م على أقلّ تقدير، أنه كان يعارض بشدة موقف سعيد جليلي كبير المفاوضين بشأن البرنامج النووي آنذاك، لكن تمّ تحييد رأيه بالفعل من خلال انحياز خامنئي إلى موقف جليلي. وأظهر خامنئي نفوراً ومشاعر سلبيةً تجاه ماضيه السياسي؛ ففي ربيع عام ٢٠١٢م أصدر معهد أبحاث الدراسات السياسية www.ir-psri.com، وهو معهد أبحاث إيراني شبه حكومي مرتبط بالاستخبارات، أول سيرة ذاتية تتناول حياة خامنئي، غطّت حياته إلى قيام الثورة عام ١٩٧٩م فقط، وكان مؤلّفها هو هداية الله بهبودي، وهو شاعر من المثقفين داخل دوائر خامنئي الخاصة، وهو في أحايين كثيرة مَن يُلقي القصائد الشعرية في مقرّ إقامته الرسمي، وتمّ عرض كتاب السيرة الذاتية، الذي حمل عنوان: (شرح اسم)، في معرض طهران السنوي للكتاب يوماً واحداً فقط، قبل أن يتمّ سحبه من العرض بسبب ما رآه مكتب خامنئي من أنه يحوي «كثيراً من الأخطاء الحقيقية»، لكن التنسيق الوثيق بين بهبودي ومكتب خامنئي يجعل هذا السيناريو غير ممكن، ومن المرجّح أن سحب الكتاب تمّ بسبب المصادر التي استخدمها، مثل المقابلة غير المنشورة التي أفسح عنها خامنئي في أثناء فترة ولايته لمصلحة مركز توثيق أحداث الثورة الإسلامية، وهو معهد نشر مئات السير الذاتية لشخصيات دينية بارزة يرى المرشد الأعلى أنها لم تعُدْ تليق بمكانته الحالية. على أيّ حال، تبرز هذه الحادثة إلى أيّ مدى يجهل معاونو خامنئي أفكاره ومشاعره الخاصة.

كثيراً ما كان يشوب علاقة خامنئي بالرؤساء الذين خدموا تحت إمرته حالات من التوتر والأزمات؛ فبعد فترات (شهر عسل) متفاوتة، كانت العلاقات على الدوام مشوبة بالتوتر تبعاً للمواقف والتوجّهات السياسية لدى مختلف الرؤساء، بل من المفارقات أنهم واجهوا المصير ذاته، ووقعوا ضحية افتقارهم إلى السلطة الكاملة التي ينعم بها خامنئي وهو يقف على رأس هرم السلطة التنفيذية. وقد اختلفت أسباب تردّي العلاقة بين القائد والرؤساء؛ فقد كان عجز رفسنجاني عن حشد دعم اجتماعي ونخبوي قويّ لتعزيز برنامج إصلاحاته الاقتصادية، وأداؤه الضعيف في انتخابات عام ١٩٩٣م، سببين رئيسين في انحياز خامنئي إلى خصومه اليمينيين. وبعد أن شهدت تلك المرحلة تخفيف القيود على الصحافة السياسية، وعلى المقالات النقدية التي كان ينظر إليها على أنها ضده، عاود خامنئي لجم وسائل الإعلام تدريجياً، وبدأ بالفعل بفرض القيود، والعودة إلى النهج المحافظ، وهو ما جعل محاولات التغيير الجذري في إيران أمراً صعباً جداً. في الوقت ذاته، لم يفتأ خامنئي يتذكّر الانتكاسات المتكررة التي تعرّض لها في الثمانينيات؛ لذا فهو يصرّ بشدة على منع عودة تلك الشخصيات إلى السلطة. وفي هذا السياق، يمكن أن يُنظر إلى ترشّح مير حسين موسوي عام ٢٠٠٩م على أنه كان مدفوعاً ومسوّغاً بالرغبة في فرض تحدٍّ كبير لحكمه، إضافةً إلى مصداقية كلتا الشخصيتين، وأنهما قادرتان على تجاوز الماضي، وتركه خلفهما، وتأسيس علاقة عمل فعلية جادة. من ناحية أخرى، عرض حسن روحاني على خامنئي ضمانات كافية لمرحلة حكم تكنوقراطي من دون محاولات لإعاقتها، وتقويض سلطتها، وعدم حشد حلفاء سياسيين ضدها، وهي الظروف التي أضعفت كلاً من: أحمدي نجاد، ومحمد خاتمي.

يبدو أن التوقّعات السياسية، والآفاق المستقبلية لدى خامنئي، ما هي إلا استمرار لأسلوب الحكم الحذر والمتحفّظ إلى حدٍّ كبير إلى يومنا هذا، ويبدو أن خامنئي قد عزّز مكانته لدى الأجيال الشابة من المتحمسين والمتعصبين للجمهورية الإسلامية من خلال تأكيده أنه الخليفة الحقيقي والوحيد لآية الله الخميني، والمترجم المعتمد الوحيد أيضاً لقيمه ومنهجه وفلسفته العالمية، كما أنه يحكم سيطرته المطلقة على القيادات العليا في القوات المسلحة والحرس الثوري، التي تعجّ بأعداد كبيرة من الضباط من جيل الشباب، الذين ليس لديهم من يرعاهم أو يؤيدهم سياسياً سواه. ومع ذلك، فإن محاولات خامنئي للسيطرة على المشهد السياسي كانت أقلّ نجاحاً، إضافةً إلى التحدي الذي فرضته الحركة الخضراء في المدة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢م، التي حاولت فيها إحداث تغيير لدى الجيل الجديد مع صعود أحمدي نجاد، وأدّت إلى صعود شخصيات من جيل خامنئي نفسه من جديد، على شاكلة روحاني ورفاقه، لكنها أخفقت -في نهاية المطاف- في

إحداث تغيير حقيقي. وكان خامنئي أيضاً غير قادر على اقتلاع الفصائل الإصلاحية من جذورها؛ فهي موجودة بشكل ما في المشهد السياسي والإعلامي، وقد يكون من الصعوبة بمكان، خصوصاً مع اقتراب شمس خامنئي من المغيب، توجيهه دفة النخبة السياسية باتجاه عملية توافقية لاختيار خليفة له، وهي ميزة كان الخميني يتمتّع بها بدرجة عالية من الكفاءة. وأدّى عدم وجود خليفة واضح لخامنئي، ودعمه الضعيف لعلماء الدين؛ إذ كان يرعى عدداً محدوداً من العلماء الذين يدينون له بالولاء المطلق، لكنهم كانوا من ذوي المكانة الدينية الوسطى، إلى وجود حالة يقين بعدم جدارة أحد بشغل مكانه. ومع سير الأمور على هذا النحو لا يزال خامنئي على مشارف تحقيق هدفه، وهو أن يموت وهو في منصبه، مسجّلاً بذلك رقماً جديداً وسابقةً يصعب تكرارها في التاريخ الإيراني.

مجتبى

- أعضاء آخرون بارزون في مكتب القيادة:

القاعدة التنظيمية الرئيسة لخامنئي هي: بيت الرهبري (بيت القائد، والبيت: هو الاسم الذي اصطُلح عليه للإشارة إلى البطانة والهيكل الإداري المرتبطين بكبار علماء الشيعة)، وهي منظّمة مترامية الأطراف خارج نطاق المساءلة والتدقيق من الجهات الخارجية على مدى العقدين الماضيين، ولا تزال التفاصيل المتعلقة بأعمالها الداخلية غير مؤكدة، وتتّسم غالباً بالمبالغات التي ينسجها المنفيون المعارضون للجمهورية الإسلامية. لكنّ سمعةً سيئةً شاعت لدى العامة عن كثير من الشخصيات داخل البيت في السنوات الأخيرة، واشتهر أن لهم دوراً مؤثراً داخل البيت، والتشاور مع خامنئي حول الأمور المهمة في الدولة، ومن بين تلك الشخصيات الرئيسة: مجتبى نجل خامنئي، وآية الله محمدي قلبيجاني مدير مكتب الرئيس، ووحيد حقانيان ضابط الحرس الثوري والساعد الأيمن في معسكر خامنئي.

يعدّ مجتبى من علماء الدين من الطبقة الدينية الوسطى إلى الدنيا، وقد ظلّ بعيداً من الأضواء السياسية إلى الانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام ٢٠٠٥م عندما اتّهمه المرشح مهدي كروبي آنذاك في رسالة مفتوحة بأنه يقود حملة عبثية ممنهجة في نتائج الجولة الأولى، التي اكتسحها كروبي حسب النتائج الأولية، لكنه تراجع بعد ذلك إلى المركز الثالث؛ لذا فقد تمّ استبعاده من جولة الإعادة التي جرت بين أحمدي نجاد ورفسنجاني. ويُزعم أن لمجتبى دوراً أساسياً في إقناع والده بتغيير موقفه، والتحوّل عن دعمه محمد باقر قاليباف -قائد الشرطة الوطنية السابق- لمصلحة أحمدي نجاد؛ لذا فقد كانت له يد طولى في نجاح أحمدي نجاد أمام رفسنجاني في جولة الإعادة. كما يُزعم أن مجتبى كان ضمن الجناح الأكثر تطرّفاً من مساعدي خامنئي خلال الاحتجاجات التي وقعت عام ٢٠٠٩م، وكان يدعو إلى ضرب الحركة الخضراء بيدٍ من حديد.

ومع أن مجتبى مقرّب من والده، ومعروف بتأثيره الذي اشتهر عنه، إلا أنه لا يشغل أيّ منصب رسمي داخل البيت، في تباين كبير بينه وبين أحمد الخميني، الذي تقلّد منصب رئيس الأركان في حكومة مؤسّس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقام بتنظيم الاتصالات مع آية الله الخميني وترتيبها، وكان الموجّه لمعظم قراراته في السنوات الأخيرة من حكمه، إضافةً إلى قدراته المادية التي كان يتمتّع بها في التعامل بشكل مباشر مع شؤون الدولة التي استعصت على الخميني في مرحلة ما بعد عام ١٩٨٦م. ويبدو أن خامنئي متردّد في إشراك أحد من أفراد أسرته بشكل مباشر في الدولة؛ لذا فقد منع مجتبى من اكتساب الخبرة السياسية، وبناء قاعدة سلطة مستقلة قد تساعده على خلافة والده. ويعدّ كلّ من: آية الله قلبيجاني، ووحيد حقانيان، شخصيتين محايدتين غير جذّابتين إلى حدٍّ كبير ممّن يدينون تماماً بالفضل والولاء لخامنئي، ومن المشاركين في إدارة مكتبه، ولا يملك أيّ من الاثنين قاعدةً سلطويةً، وليست لديهما طموحات لتولّي السلطة في حال رحيل خامنئي.

وهناك شخصيات أخرى تدور في فلك البيت، وتقدّم المشورة إلى خامنئي؛ فقد ظلّ علي أكبر ولايتي وزير الخارجية

علي أكبر ولايتي

السابق، وكان طبيب أطفال متدرّباً في ذلك الحين، أحد أقرب حلفاء خامنئي السياسيين منذ أوائل الثمانينيات، وكان الخيار المفضّل لدى خامنئي لتولّي منصب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، لكن على الرغم من مؤهلاته القوية، وشخصيته المحافظة، إلا أنه أصبح مؤيّداً لتهدئة التوترات مع الغرب في الآونة الأخيرة، بل من المطالبين بها علناً؛ فبعد أن تردّد أنه كان يعمل سنوات بمنزلة قناة بين البيت والدبلوماسيين الأمريكيين كُشف خلال نقاشات ساخنة متلفزة خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م أنه كان على وشك التوصّل إلى اتفاق شخصي مع الرئيس الفرنسي ساركوزي بشأن الملف النووي لولا عرقلة أحمدي نجاد نفسه هذا الاتفاق، وقد وجّه انتقادات لاذعة لسعيد جليلي كبير المفاوضين في الملف النووي آنذاك، واتّهمه بإرباك الجولات التفاوضية وتعطيلها، وخلط الأوراق لمصلحة (المدرسة التنظيرية)، كما كُشف أيضاً إلى أيّ مدى كان الاعتراض على ولايتي أمام سياسات خامنئي الانعزالية بشكل جليّ في المدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣م. ومع ذلك، فإن دعم خامنئي القويّ لجليلي، وإخفاق الجهود التي قادها ولايتي، يشيران إلى أن قُرب الأول من خامنئي، وثقته بالثاني، لا يُترجمان تلقائياً إلى قبول القائد للمشورة التي تُسديها إليه مثل تلك الشخصيات، ولا يعنيان أن هذه المشورة تُنفَّذ على أرض الواقع.

غلام علي حداد

هناك شخصية رئيسة أخرى ضمن الدائرة الاستشارية الخاصة لدى خامنئي، هو غلام علي حداد عادل. ويعدّ حداد منظراً بالممارسة، وتجمعه بخامنئي رابطة نسب بعد أن تزوّج نجل خامنئي من ابنته. ويتمتّع حداد أيضاً -مثله مثل ولايتي- بشخصية محافظة تعارض بشدة المحاولات الإصلاحية الرامية إلى تخفيف القيود الإسلامية على الحياة الاجتماعية، وربما يكون هو القبس الذي صاغ ثقافة خامنئي السياسية.

- علي أكبر هاشمي رفسنجاني:

علي أكبر هاشمي رفسنجاني

يعدّ هاشمي رفسنجاني أحد أكثر الشخصيات المركزية تقلّباً في المناصب العليا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويراهن على أنه السياسي الحقيقي الوحيد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية القادر على البقاء في حال المدّ والجزر السياسيين، والقادر على الحفاظ -بشكل مطّرد- على دور محوري في الميدان السياسي وحضور دائم من دون انقطاع على مدى العقود الثلاثة الماضية. وُلد رفسنجاني قبل ٧٥ عاماً في منطقة كرمان، وترعرع في ريف منطقته في طبقة برجوازية؛ ليصبح منذ وقت مبكر أحد تلامذة آية الله الخميني في قم، الذين نهلوا منه العلوم الدينية والسياسية، لكنه لم يكن مثل آية الله خامنئي على علاقة فريدة معه على الحلوة والمرة طوال العقود الأربعة الماضية، ثم ما لبث أن انخرط في دائرة مساعدي الخميني الخاصة، وشرع في تحرير الكتب والإصدارات الدينية في قم قبل نفي معلّمه عام ١٩٦٤م وبعد ذلك. ولأن رفسنجاني كان من المنظّمين النشطين فقد سُجن عدة مرات طوال حقبتي الستينيات والسبعينيات، لكن كان يُنظر إليه -على نطاق واسع- على أنه شخصية سياسية وإستراتيجية مميّزة. وقد عملت هذه الظروف على تأكيد

رمزية رفسنجاني وحضوره، خصوصاً مع الخميني، ومع مهدي بازركان أول رئيس وزراء في حكومته، فظهر على المنصة التي عُقد عليها المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه آية الله الخميني تعيين الحكومة الثورية المؤقتة في ٤ فبراير عام ١٩٧٩م. ومنذ ذلك الحين أصبح رفسنجاني مرتبطاً بالمناصب العليا في سلطة الدولة، ولا يزال كذلك.

بدأ رفسنجاني حياته السياسية بعد الثورة بشكل تدريجي، وشكّل مع خامنئي وعدد من رجالات الخميني جزءاً من النواة الأولى لحزب الجمهورية الإسلامية، الذي أسّسه أنصار آية الله الخميني لمواجهة الأحزاب الأخرى التي كانت نشطةً على الساحة آنذاك؛ مثل حزبي: مجاهدي خلق، وتوده. وبعد عمله نائب وزير في الحكومة الإيرانية المؤقتة، ووزيراً للداخلية بالإنابة في أواخر عام ١٩٧٩ وأوائل عام ١٩٨٠م، وعضواً في المجلس الثوري، استقرّ به الحال رئيساً للبرلمان عام ١٩٨٠م، وهو المنصب الوحيد الذي كان يمثّل إقطاعيةً خاصة به إلى أن تمّ نقله إلى الرئاسة عام ١٩٨٩م. وخلال تلك السنوات التسع ظهر رفسنجاني وسيطاً لا يُستغنى عنه بين الشخصيات المختلفة والفصائل المتناحرة، وكانت ثقة الخميني فيه، وفي آرائه وقدراته، غير محدودة تقريباً، كما تبيّن من قرار الخميني إعطاءه دور القائد العام للقوات المسلحة بالإنابة، وموافقته في نهاية المطاف على رأيه بأن الحرب على العراق كانت خاسرةً؛ لذا قبل قرار الأمم المتحدة الإلزامي رقم ٥٩٨، الصادر عام ١٩٨٨م.

ظلّ توجّه رفسنجاني السياسي في تغيير مستمر على مدى العقود الكثيرة الماضية؛ فمع أنه ظلّ على ولائه للخميني في الستينيات والسبعينيات إلا أنه أبدى إشارات تدلّ على تقديره ودعمه أيديولوجية حزب مجاهدي خلق في بداياته الأولى، وساعد بعض قادته على اللقاء بالخميني في النجف في منتصف السبعينيات. وما إن اعتلى رفسنجاني منصب رئيس البرلمان حتى أظهر حماساً قوياً لتفهّم التوجّهات السياسية النفعية والتكيّف معها؛ فمع أنه دعا النواب إلى توجيه غضبهم وسخطهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والسير بشعارات وهتافات (الموت لأمريكا)، في اللحظة التي تمّت فيها إقالة أبو الحسن بني صدر في يونيو عام ١٩٨١م، إلا أنه كان صاحب دور كبير في الإذن للبعثة الأمريكية السِّرِّيَّة بالإتيان إلى طهران والتنسيق معها، بوصفها أحد أطراف قضية (إيران- كونترا) بعد أقلّ من خمس سنوات من ذلك، وأصبح مؤيداً لوجود علاقات مباشرة وعلانية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن رفسنجاني كان يعمل على تثبيت نفسه وتحصينها داخل حاضنة الجناح اليميني خلال معظم سنوات خاتمي الرئاسية، وعدم الوقوف في وجه قمع المتشددين ضد المعارضين والناشطين، إلا أنه تعرّض لهجوم متواصل من وسائل الإعلام الإصلاحية، التي صوّرته على أنه مستشار الظلام الذي عمل على وضع العقبات في طريق التغيير في إيران، وأنه بدّل مواقفه سريعاً خلال فترة رئاسة أحمدي نجاد؛ سعياً منه إلى أن يكون منارةً ومرشداً للفصائل المعتدلة، ولربما حقّق له ذلك الوصول إلى ذروة شعبيته لدى المجتمع عام ٢٠١٣م، وهي الحقبة التي شهدت استبعاده من السباق الرئاسي على يد مجلس صيانة الدستور. باختصار، كان رفسنجاني أحد القلائل -إن لم يكن الوحيد من بين كبار الساسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية- الذين وضعوا ضرورة التطوير في تلك المرحلة فوق النظرة الأيديولوجية الجامدة، وكثيراً ما عاد عليه ذلك بالعداء الشديد من داخل الطبقات الأخرى من النخب السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما جعل من محاولاته خلق منظومة سياسية داعمة له أمراً عسيراً.

حانت اللحظة الفاصلة في حياة رفسنجاني السياسية عام ١٩٨٩م عندما تولّى سريعاً زمام الأمور في العملية الخاطفة التي أدّت إلى أن يصبح خامنئي المرشد الأعلى الجديد، في وقت كانت فيه معظم النخب السياسية تترنّح وتتهاوى جسدياً وعقلياً من شدة صدمة رحيل الأب المؤسِّس، وذلك عندما شكّل رفسنجاني باقتدار، وعلى وجه السرعة، حملةً لاختيار خامنئي، مستشهداً بمناسبات كثيرة ذكر فيها الخميني بلسانه أن خامنئي هو خير خلف له. ولم تكن حسابات رفسنجاني كلها صحيحةً، فقد استندت إلى حتمية تعويض خامنئي له مقابل جهوده بعد أن رقّاه إلى أعلى المناصب السياسية، وأنه سيكون شخصيةً تابعةً له في المرحلة المقبلة من حياته السياسية بعد أن يكون هو الرئيس. من هنا بدا قصور رفسنجاني من الناحية التنظيمية، وافتقاده القدرة على إنشاء منظومة سياسية يرأسها بنفسه، أو تكون داعمةً لرؤيته السياسية، التي يبدو أنها أثّرت كثيراً في علاقة الاثنين. وبينما شيّد خامنئي لنفسه قاعدةً سلطويةً هائلةً

في مدة وجيزة، وسارع إلى كسب ولاء القوات المسلحة بصورة مطلقة، وكسب شرائح واسعة من الفصائل السياسية، فقد كان رفسنجاني يلمس مشاعر العداء من طرفي الطيف السياسي ضد سياساته، وهي ظروف أضرّت بقدرته على الإصلاح الاقتصادي، وأضعفت منها، خصوصاً خلال فترة ولايته الثانية.

حافظ رفسنجاني على مكانته وأهميته السياسية الكبيرة التي يتمتّع بها أكثر من الرئيسين السابقين في مرحلة ما بعد الخميني بعد مغادرته السلطة التنفيذية عام ١٩٩٧م، واستقرّ به الحال في مجلس تشخيص النظام، وهو هيئة تتوسط لحلّ النزاعات بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان، وانحاز بشكل قاطع إلى مجلس صيانة الدستور خلال الحقبة التي شهدت تصاعد المواجهة داخل المؤسستين بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤م، وكذلك عام ٢٠٠٥م عندما اندلعت المواجهة السياسية بين الجناح اليميني الجديد بقيادة أحمدي نجاد ومن معه من الشخصيات المحافظة المتشددة والجناح الإصلاحي؛ فمع تصاعد المواجهة دخل رفسنجاني المعركة الانتخابية من دون رُشد من خلال إدارة حملة نشطة أكثر تنظيماً على المستوى الشعبي قادتها الأجيال الشابة، بعضها أربك المجتمع بسبب انخراطهم في تلك الحملة على الطريقة الأمريكية. وخسر رفسنجاني في نهاية المطاف جولة الإعادة أمام أحمدي نجاد؛ بسبب انحياز معسكر المحافظين إلى مصلحة نجاد، الذي يسيطر على جزء منه خامنئي نفسه، وكذلك بسبب ضجر الجماهير من المؤسسة السياسية، وتوقها إلى بداية جديدة. عندها دخل رفسنجاني مدة أربع سنوات ضمن مصافّ المعارضة المستاءة والخاضعة، لكنه كان يُعرب باستمرار عن اشمئزازه من سياسات أحمدي نجاد. وفي عام ٢٠٠٩م أُشيع عن رفسنجاني -على نطاق واسع- أنه كان يدعم موسوي، وأنه كتب رسالةً مفصّلةً لخامنئي قبل بدء عملية الاقتراع بشأن إمكانية حدوث عملية احتيال. ولم يتمّ -كذلك- الالتفات إلى مطالبة رفسنجاني بسرعة تحرير عشرات المسؤولين السياسيين الرفيعي المستوى، الذين تمّ سجنهم بعد الانتخابات، وهي المُطالبة التي قدّمها في خطبته الأخيرة يوم الجمعة في شهر يوليو من عام ٢٠٠٩م، وهو أمر يشبه تماماً ما حدث مع القادة الآخرين المعتدلين، مثل محمد خاتمي، فدخل مرحلةً من العزلة السياسية.

ومع ذلك فقد كان رفسنجاني بارعاً بشكل لافت في القدرة على التعافي والإفاقة من الانتكاسات السياسية طوال حياته المهنية؛ فقد عاد إلى الدور المفضّل لديه بوصفه من كبار رجالات الدولة ذوي الخبرة والحكمة، الذين لا يستغني عن استشارتهم كلّ الأطياف في الدولة قبل اتخاذ القرارات المهمة، خصوصاً في السنوات الأخيرة من رئاسة أحمدي نجاد، التي شهدت توترات داخلية بين الأطياف السياسية، ولا يزال دعمه روحاني واضحاً، وكذلك محاولته توفير الغطاء له قدر المستطاع كي يتخطّى العقبات في طريقه الوعرة، لكن وضعه القائم الآن يظلّ بمنزلة المكافأة للرئيس الحالي؛ بسبب تقارب وجهتي نظريهما السياسية، وتطابق المسارات المهنية المشتركة بينهما، تاركاً مع ذلك التخمينات مفتوحةً؛ بسبب علاقته المعقّدة مع خامنئي التي تراوح بين العداء والفتور.

❖❖❖

ثانياً: السلطة التنفيذية

كانت السلطة التنفيذية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية دائماً بؤرةً للاضطرابات والمواجهات السياسية؛ فقد كان على الرؤساء الذين تعاقبوا على السلطة قبل التعديل الدستوري عام ١٩٨٩م وبعده أن يتصالحوا ويصلوا إلى نقطة التقاء وسط التناقضات الأساسية فيما يتعلق بوضع المؤسسة الرئاسية؛ لأنها المؤسسة الوحيدة المنتخبة وطنياً من جهة، ولأنها تكبّلها قيود دستورية وأخرى غير رسمية من جهة أخرى. وقد أدى غموض عدد من المواد الدستورية الخاصة بالمؤسسة الرئاسية برؤساء تولّوا السلطة بعد مرحلة (إيران ما بعد الخميني)، خصوصاً محمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد، إلى اللجوء إلى محاولات معقّدة للتدخّل لدعم سلطاتهم الشخصية والرئاسية وتعزيزها، لكنها أخفقت في نهاية المطاف.

- الرئيس الحالي حسن روحاني:

حسن روحاني

يمثّل حسن روحاني -في آنٍ واحد- حالةً من التشابه والاختلاف الجذري بينه وبين أسلافه من الرؤساء الذين سبقوه؛ فهو على النقيض من خاتمي وأحمدي نجاد لم يعتلِ كرسيّ الرئاسة على أكتاف فصيل بعينه، أو تجمّع داخل النخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ سعياً منه إلى الاستفادة من السلطة التنفيذية، والوثوب منها للعودة إلى القيام بدور محوري في الميدان السياسي بعد مرحلة كان فيها على الهامش، كما هو الحال مع خاتمي، أو الوصول إلى السلطة بعد عقود من وجوده بين الطبقات الدنيا، كما حدث مع أحمدي نجاد، لكنه برز بوصفه خير خلف لأحمدي نجاد، ولأنه أثبت أنه يمتلك مهارات تكنوقراطية، وكذلك نظير علاقته الودية التي جمعته بخامنئي أزمنةً طويلةً، وأنه على الأقلّ قد رسّخ جهوده غير الرسمية للتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية والدبلوماسية، بدلاً من السعي وراء مزيد من دعم سلطته السياسية وتعزيزها.

كان روحاني، الذي وُلد في بلدة سمنان عام ١٩٤٥م، فتًى يافعاً أصغر من أن يشارك مباشرةً في المراحل الأولى من انتفاضة الخميني ضد الشاه في منتصف الستينيات، ويبدو أنه كان على اتّصال شخصيّ ضئيل بالخميني نفسه قبل نفيه إلى تركيا ثم إلى العراق، لكن ضمنت له معرفته وعلاقته بشخصيات بارزة من المعارضة الدينية، لاسيما آية الله بهشتي، وآية الله مطهري، ومهاراته الخطابية التي اشتهر بها، مكانةً بارزةً في صفوف أنصار الخميني في أواخر السبعينيات، وهي مكانة بناها لنفسه، وجعلته -ربما للمرة الأولى- ضمن مصافّ الشخصيات التي حظيت بلقب (الإمام) في خطاب أُلقي في طهران عام ١٩٧٧م بمناسبة الاحتفال الرسمي بمرور أربعين يوماً على وفاة مصطفى نجل الخميني.

عُهد إلى روحاني منذ البدايات الأولى لظهور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سواء أكان بشكل مباشر أم من خلال دعم خامنئي القويّ له، الذ كان يعمل نائباً لوزير الدفاع آنذاك؛ بتأسيس الإدارة الأيديولوجية (الإرشاد الديني) في القوات المسلحة بعد الثورة، وهو منصب أقرب ما يكون إلى الدور الذي كان يقوم به المفوّض السياسي في الجيش الأحمر خلال الحقبة السوفييتية، وقد منحه هذا المنصب رؤيةً فريدةً للقضايا العسكرية والأمنية، مهّدت له الطريق للمشاركة في قضايا الأمن القومي في معظم فترات ما بعد الخميني. وتمّ انتخاب روحاني في حينه لرئاسة مجلس الشورى أول مرة عام ١٩٨٠م، واحتفظ بهذا المنصب، وإن تقلّصت الأغلبية فيه على المجالس التشريعية الخمسة الأولى. وقد انضم روحاني سريعاً إلى صفوف النواب (المحايدين) داخل البرلمان، وكان مقرّباً من هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس النواب، الذي كان يُطالب كثيراً بالعمل وسيطاً تنفيذياً وحكماً يفصل بين الفصائل اليمينية واليسارية المتصارعة. وعندما أصبح رفسنجاني القائد العام للقوات المسلحة عمل روحاني نائباً له، وأمضى مدةً طويلةً في جبهة القتال ضد العراق في الثمانينيات، ويمكن القول من خلال قراءة المذكرات التي كتبها رفسنجاني وبعض المصادر الأخرى الموثوقة التي تمّ جمعها: إن روحاني سعى إلى الحدّ من نفوذ الحرس الثوري في المجهود الحربي، وأراد تدارك هذا الأمر ومعالجته، على أن يكون هذا المجهود بمنزلة الواجب المشترك بين جيوش المجنّدين والحرس الموجّهين عقدياً (أيديولوجياً). كما اكتسب روحاني معرفةً متميزةً بالأسلحة الغربية، وبالمواقف العملية التي تحتاج إليها إيران للحصول على تلك الأسلحة من أجل منافسة العراق في مصادر مشترياته من الأسلحة التي كان يتفوّق فيها على إيران. وفي خطاب وجّهه إلى الحرس الثوري والجيش قبل وقت قصير من بدء صفقة شراء أسلحة لإيران، المعروفة بـ(إيران-كونترا)، أكّد بشدة ضرورة توريد صواريخ هوك، التي كانت ضمن شحنة السلاح التي ستسلّم إلى إيران خلال تلك الصفقة، ونشرها. ويبدو أن اسمه ظهر أيضاً ضمن قائمة الشخصيات المحدودة جداً التي كانت على علمٍ بشأن الزيارة التي قام بها روبرت ماكفرلين وفريقه إلى

طهران، مع أنه لم يتّضح إذا كان له دور مهم في المفاوضات أم لا.

وبحلول عام ١٩٨٩م منح رفسنجاني ثقته لروحاني، وهي المرحلة التي منحته أيضاً تدرّجاً سريعاً في المناصب العليا؛ ليتقلّد منصب رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي، وهو هيئة أُنشئت خلال عملية التعديل الدستوري عام ١٩٨٩م. وكان اختصاص هذا المجلس في البداية مقتصراً على الشؤون المحلية، والإشراف عليها؛ كقمع مظاهرات الخبز التي اندلعت بشكل متقطّع خلال التسعينيات نتيجة تفاقم أزمة التضخم والمشكلات الاقتصادية الأخرى التي برزت في أثناء تنفيذ خطط حكومة رفسنجاني المشؤومة الرامية إلى تحرير الاقتصاد. كما حافظ روحاني على مقعده في البرلمان إلى عام ٢٠٠٠م، وطُرح اسمه مرشّحاً ليحلّ محلّ رفسنجاني عام ١٩٩٧م. وفي يوليو عام ١٩٩٩م قرّر روحاني تعزيز علاقته مع خامنئي، بدلاً من الانحياز إلى الإصلاحيين، من خلال توجيه خطاب متغطرس شديد اللهجة في جمع رسميّ حاشد أكد فيه تحييد الاحتجاجات الطلابية بنجاح في ذلك الشهر، وكانت تدخّلاته اللاحقة في أثناء الاضطرابات الشعبية، بما فيها الاضطرابات التي حدثت عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م، تصبّ من دون تمحيص في مصلحة موقف خامنئي الذي اختطّه.

في عام ٢٠٠٣م برز روحاني للأضواء عندما عُيّن كبيراً للمفاوضين في الملف النووي، وكان القرار الأوّلي داخل أروقة القيادات العليا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتعلّق بالموقف الذي يجب على الحكومة اتّخاذه، لكن الرئيس خاتمي، الذي كان على مشارف نهاية محاولاته المخفقة لإقناع مؤسسات الدولة الأخرى بخططه الإصلاحية، أبدى رغبةً قويةً في التجرّد من هذا الدور، والتخلّي عنه، وتمريره إلى روحاني. وفي المدة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م نجح روحاني باقتدار في تشكيل فريق دبلوماسي عملي نفعي يُشار إليه بالبنان، قادر على غرس الثقة لدى الغرب، واتّخاذ موقف إيراني معتدل، مع الحفاظ على تأييد خامنئي والمؤسسة المحافظة. وقد دافع روحاني عن تكتيكاته التفاوضية، وردّ بعنف على اتّهامات الخيانة والتواطؤ مع الغرب التي حامت حوله عام ٢٠٠٥م، وجاءت ردوده مفصّلةً في كتاب ألّفه بعنوان: (الأمن القومي والدبلوماسية النووية)، نُشر عام ٢٠١٢م، وبلغ ألف صفحة، ولاقى الكتاب اهتماماً شعبياً منقطع النظير. وشهد عاما ٢٠٠٣ و٢٠٠٥م ذروة العملية التفاوضية التي أطلق عليها (اتفاقية طهران بين وزراء خارجية المفاوضين الأوروبيين الثلاثة وإيران)، التي لم يتم التوقيع عليها -حسبما ذكر في هذا الكتاب- إلا بعد مناورة جريئة وشجاعة من روحاني، الذي نجح في إقناع القيادة والرئيس بالشروع في تنفيذ اقتراحه المحفوف بالمخاطر، الذي يقضي بالموافقة على طلب الاتحاد الأوربي تعليق عملية تخصيب اليورانيوم.

أُطيح بروحاني من منصبه خلال سيطرة الجناح اليميني على السلطة التنفيذية والتشريعية عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م. وعلى الرغم من عدم وصم روحاني بعار أو فضيحة، وعدم تعرّضه لتوبيخ خامنئي له على الملأ، إلا أن قرار القائد كان خرقاً لجدار الانفراج الهشّ مع الغرب، واستئنافاً لتخصيب اليورانيوم، ولو خلال المراحل الأخيرة من رئاستي خاتمي وروحاني، وهو ما يفسّر رغبة روحاني في الخروج من المجلس الأعلى للأمن القومي، ومن المشهد النووي. ثم انسحب روحاني، وعاد إلى مركز الأبحاث الإستراتيجية، وهو منظمة كانت برعاية مجلس تشخيص مصلحة النظام، ويرأسها هاشمي رفسنجاني، وأصبحت شيئاً فشيئاً ملاذاً آمناً لعدد كبير من الدبلوماسيين المعتدلين السابقين، وشخصيات في الدولة، وعدد من نواب البرلمان، الذين أُطيح بهم من مناصبهم في أوائل فترة رئاسة أحمدي نجاد. وظلّت مكانة روحاني داخل نظام الدولة تتناقص إلى عام ٢٠١٣م عندما قرّر أخيراً الترشح للرئاسة بعد رفضه طلبات الترشّح عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥م؛ أملاً في تحقيق الخلاص الوطني. وبحلول ذلك الوقت كان روحاني معروفاً لدى شريحة واسعة من الجماهير والمراقبين السياسيين والمحللين على حدٍّ سواء، إضافةً إلى معرفة الناس به بعد كتابة مذكّراته الآنفة الذكر، وقد نشر روحاني المجلد الأول من سيرته الذاتية عام ٢٠١٠م، ونشر من جملة أمور أخرى مجلداً آخر يشرح فيه إستراتيجياته الاقتصادية؛ فجعلت جهود النشر منه المرشّح الرئاسي الأكثر شهرةً منذ الحقبة التي ترشّح فيها رفسنجاني للرئاسة، وبيّنت الفارق الكبير بينه وبين سلفيه: خاتمي، وأحمدي نجاد، اللذين كانا شخصيتين أقلّ شهرةً منه بكثير عندما ترشّحا للرئاسة. ويمكن القول: إن جذور نجاح روحاني في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م تعتمد على قدرته على وصف الأزمات الكبرى التي اجتاحت البلاد في نهاية فترة رئاسة أحمدي نجاد، ومنها: المسألة النووية، والأزمات الاقتصادية الخطيرة، وتنامي

ظاهرة الفساد العام، التي أدّت إلى قصور الأداء، وعدم الكفاءة، واتّخاذ الحكومة المنتهية ولايتها القرارات الخاطئة. وكان لسجلّ روحاني الحافل في المفاوضات النووية، التي أُجريت في المدة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥م، والتأييد الذي حظي به من شخصيات مهيبة؛ مثل: محمد خاتمي، وهاشمي رفسنجاني، وأدائه البارع في المناظرات التلفازية، ومهارته وقدرته على خوض عقبات التعصب الفئوي واجتيازها، وتقديم نفسه بوصفه شخصيةً مرنةً ومقبولةً لدى الفصائل الرئيسة وغيرها، كان لكلّ تلك المقوّمات الفردية الفضل في نجاحه الحاسم، مع أن هامش الفوز بينه وبين أيٍّ من الرؤساء الذين فازوا بالانتخابات الرئاسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبله كان ضئيلاً.

اختطَّ روحاني لنفسه مساراً حذراً خلال العام الأول من ولايته، وتجنّب بكلّ ما أُوتي من قوة الانخراط في الأنشطة التي نفّرت أسلافه من خامنئي؛ مثل: تأسيس مجموعة منظّمة من المؤيدين الذين يسعون إلى تحدّي الضوابط والتوازنات السائدة، والسماح بنشر المواد والكتب التي يطغى عليها الطابع النقدي المُفرط، والضغط باتجاه تحرير القيود المفروضة على قائدي الحركة الخضراء المعزولة: موسوي، وكروبي، وقام بدلاً من ذلك بتشكيل فريق من التكنوقراطيين، الذين تتقارب أفكارهم وميولهم معه، والذين رسّخوا جهدهم لحلّ مشكلات إيران المستوطنة والمزمنة؛ كالقضايا المتعلقة بالملف النووي، وتصاعد معدلات التضخّم، من دون أن يكون لهم غايات ومقاصد نفعية ومكاسب سياسية صرفة وراء جهودهم تلك. وكانت النتيجة انحسار الصراع العنيف داخل مؤسسات الدولة الذي شهدته السنوات الأخيرة، خصوصاً خلال الفترة الأخيرة من إدارة أحمدي نجاد. ونجح روحاني في تأسيس علاقة عملية مع علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى، وشقيقه صادق رئيس السلطة القضائية، لكن الشيء الأهم أنه تمكّن من الحصول على موافقة -ولو فاترة، لكنها حاسمة- من خامنئي تتعلّق بإستراتيجيات التفاوض لديه، التي مكّنته من الاتّصال المباشر بطريقةٍ ودرجةٍ لم تكونا واردتين في أذهان الرؤساء قبله، الذين لم يحفلوا بمثل تلك العلاقة مع خامنئي، أمثال: خاتمي، وأحمدي نجاد. ومع ذلك، كان على روحاني أن يواجه تنامي المعارضة الداخلية ضده من جرّاء الانفتاح على الغرب، والتخلّص من الضغوط التي يمارسها المعارضون لخططه ومنهجه في التفاوض، لكنه تجاهلهم، وعبر عن موقفه بأن «يذهبوا كلهم إلى حيث ألقت».

ولا يتّضح إلى أيّ مدًى سيستمر روحاني في نجاحه في هذا المسار؛ لأن تفويضه يعتمد كليةً على النتائج التي تحدّد إمكانية نجاحه أو إخفاقه على نطاق واسع، ومع ذلك فهو قادر إلى الآن على تطويق خصومه المحافظين الأكثر تشدّداً، الذين قد يشكّلون تحدّياً كبيراً له في الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠١٧م في حال إخفاق سياساته.

- جواد ظريف:

محمد جواد ظريف

وُلد محمد جواد ظريف -وزير الخارجية منذ أغسطس عام ٢٠١٣م- لعائلةٍ متدينةٍ لها صلات بجمعية (الحجتيّة) المناهضة للبهائية[٦]، وينتمي إلى طبقة برجوازية، وقد مكّنه هذا

٦- الحُجَّتية: جمعية دينية شبه سرّية مثيرة للجدل، رسّخت نفسها لمقاومة العقيدة البهائية. تأسّست في منتصف الخمسينيات على يدي محمود حلبي، وهو عالم دين من الطبقة المتوسطة، التي أزعجها بروز أعضاء العقيدة البهائية الملحوظ على الصعيد الاجتماعي والسياسي، والذين يعدُّون زنادقةً ومرتدين في نظر الطائفة الشيعية الإثني عشرية. وكانت الحجتية قد جذبت أعداداً كبيرةً من الشباب في نهاية السبعينيات، خصوصاً من العلمانيين المتدينين من الطبقة العليا البرجوازية، ومنهم شخصيات بارزة في الجمهورية الإسلامية، مثل ظريف. ولجأت الحجتية إلى اعتزال الميدان السياسي تماماً، وعلّقت عملياتها بشكل رسمي، بعد تلقّيها أوامر بذلك من الخميني عام ١٩٨٤م. ومع ذلك كثرت الشائعات منذ معرفة وجود روابط قوية بين ظريف وولايتي، ويُزعم أن أعضاء الحجتية السابقين شكّلوا دائرة نفوذ مؤثرة، أو ما يُسمَّى بـ(شبكة المخضرمين).

العامل من السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ودخوله مراحل التعليم العليا من دون الحاجة إلى منحة دراسية حكومية، فدخل سريعاً معمعة الجمعيات الطلابية الإسلامية، التي كانت نشطةً في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الخميني في أواخر السبعينيات. بدأ ظريف حياته المهنية الدبلوماسية من خلال التعامل مع الشؤون اليومية في القنصلية الإيرانية في سان فرانسيسكو بعد سقوط الشاه، واستمر إلى نوفمبر عام ١٩٧٩م، وانضم منذ بداية الثمانينيات، عندما كان يكمل دراساته العليا، إلى البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة مترجماً في بداية الأمر، لكنه ما لبث أن تولّى مهامّ أخرى متعددة، سواء أكان بشكل رسمي أم غير رسمي، وقد أكسبه إتقانه اللغة الإنجليزية وبراعته فيها، وحماسه المتّقد، وتفانيه في خدمة قضية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سمعةً ممتازةً؛ فقد قال في مذكراته: إنه يفاخر بانعزاله، وابتعاده من الثقافة الأمريكية والمجتمع الأمريكي، وإنه وزوجته يجهلان تماماً ما يتعلّق بالوصفات والتوابل والوجبات الأمريكية؛ بسبب انعزالهما عن المجتمع الأمريكي. وقد شدّ ظريف انتباه علي أكبر ولايتي -وزير الخارجية- واهتمامه خلال زيارته مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٨٤م، ومنذ تلك اللحظة أحرز ظريف تقدّماً سريعاً لافتاً في السلك الدبلوماسي، وأخذت مكانته تزداد تحت جناح رئيسه القويّ والمؤثّر.

ظلّ ظريف على ولائه التامّ للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولخامنئي في العقود الأخيرة، ومع ذلك فقد جسّد رؤيةً واقعيةً ثابتةً فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية، شملت إدراكه التام أن التواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحالة الانفراج الطويل الأمد مع واشنطن، يعدّان ركيزةً أساسيةً لاستقرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتقدّمها. وفي هذا السياق، سعى ظريف بشكل مستمر إلى التواصل مع الكيانات الأمريكية، من شخصيات في الكونجرس؛ مثل: جو بايدن، وأرلين سبكتر، خلال عمله سفيراً في الأمم المتحدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨م)، إلى شخصيات أخرى من المجتمع المدني ومن الأكاديميين. وحقّقت له المرونة التي يتمتّع بها، ولكنته الأمريكية، وبراعته أمام شاشات التلفاز، قبولاً لدى نظرائه الغربيين، ولدى الشخصيات الدبلوماسية.

ويعدّ روحاني -إلى جانب ولايتي- من الرعاة الرئيسين لظريف؛ فقد عمل روحاني وولايتي معاً خلال الجولة الأولى من المفاوضات النووية مع الغرب (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، وكذلك ظريف الذي تقاعد فعلياً من الخدمة بعد انتهاء عمله سفيراً في الأمم المتحدة، وقَبِلَ العرض الذي قُدِّم إليه بتولّي مهامّ منصب وزير الخارجية بحماسٍ، وقدّم نمطاً جديداً من الأداء؛ فبمجرد أن كلّفه روحاني بالملف النووي، بعد جمع التقارير المتتالية عن أنشطته على الفيسبوك، وحضوره الإعلامي الكبير، خصوصاً في القنوات الدولية الرائدة، عمل ظريف على إذابة الجليد المتراكم على علاقات إيران مع أوربا، وأصبح أول وزير خارجية إيراني يصافح نظيره الأمريكي علناً منذ عام ١٩٧٩م.

اكتسب ظريف كثيراً من الدعم والشهرة لدى الرأي العام الإيراني على نطاق واسع بسبب أنشطته، لكنها تسبّبت في غضب المحافظين الذين يعارضون سياسة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من نجاحات ظريف الجزئية إلا أنه لا يزال عرضةً للمساءلة، مع أن شبكة علاقاته الودية مع عدد من الشخصيات في عدة جهات، منها علاقته الحميمة مع علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى، وفّرت له نوعاً من الحماية. وكان ظريف شديد الحرص -مثل روحاني- على عدم ترك انطباع بأنه يسارع الخطى إلى نيل منصب سياسي رفيع بعد نهاية المدة التي قضاها في وزارة الخارجية.

- بيجان نمدار زنجانة:

بيجان نمدار زنجانة

كان بيجان نمدار زنجانة شخصيةً بالغة الأهمية في قطاع صناعة النفط الإيرانية -البقرة الحلوب للدولة الإيرانية- في أغلب فترات إيران ما بعد الخميني. ويجسّد زنجانة المدير الصارم ذا الكفاءة العالية قليل الكلام؛ فهو إن تحدث كانت كلماته ذات مغزًى، ويمثّل الروح التكنوقراطية التي يؤيّدها ويتبنّاها كثيراً

روحاني ومعلّمه هاشمي رفسنجاني. وقد سخّر زنجانة حياته السياسية كلها لجهود إعادة إعمار قطاع الصناعة في إيران، ولأنه كان وزيراً للطاقة في المدة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٧م، فقد انبرى لكثير من الجهود الإيرانية لإعادة إعمار قطاع الصناعة، وجذب كثيراً من رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاع صناعة النفط الإيرانية خلال المدة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥م عندما كان وزيراً للنفط أول مرة؛ إذ تمّ تعيينه وزيراً للنفط مرةً أخرى عام ٢٠١٣م، وقد رسّخ جهوده منذ ذلك الحين لإعادة إنتاج النفط الإيراني إلى مستوياته التي كان عليها إبّان فترتي رئاسة رفسنجاني وخاتمي الذهبيتين. ويعتمد نجاح زنجانة بالدرجة الأولى من عدمه على قدرته على تحييد الحرس الثوري الإيراني، وكفّ يده وتدخّله المتنامي في قطاع صناعة النفط. وقد فعل زنجانة ذلك؛ إذ أحرز أول نجاح له بالحد من استهلاك البنزين الذي تنتجه مصانع الحرس الثوري للبتروكيماويات، الذي يعدّ ملوّثاً بشكل ملحوظ وكبير.

❖❖❖

ما وراء السلطة التنفيذية: الإخوة لاريجاني

الإخوة لاريجاني هم الآن أبرز مجموعة من السياسيين الأقارب في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فثلاثة من أصل خمسة من أبناء آية الله جوادي علي أمولي -وهو من المحافظين- يتقلّدون مناصب عليا؛ فالأخ الأكبر محمد جواد شخصية متعددة الجوانب، عمل أحد أبرز القادة الإداريين في البلاد، وتقلّد عدة مناصب رفيعة في ميدان السياسة الخارجية، منها: عمله نائباً لوزير الخارجية في الثمانينيات، ورئيساً للسلطة القضائية في هيئة حقوق الإنسان الدولية. والأخ الأوسط علي هو الرئيس الحالي لمجلس الشورى بعد أن خدم في قيادة الحرس الثوري في الثمانينيات؛ إذ كان مديراً لهيئة الإذاعة والتلفاز بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥م، كما عمل كبيراً للمفاوضين النوويين بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧م. وأخيراً الأخ الأصغر صادق عالم الدين الذي تمّ تعيينه مرةً أخرى مؤخراً رئيساً للسلطة القضائية لولاية جديدة مدتها خمس سنوات؛ إذ استهلّ العمل في منصبه هذا عام ٢٠٠٩م.

السمة المشتركة لدى هذه الشخصيات الثلاث القوية هي الولاء المطلق لخامنئي، وهوولاء يعود إلى حقبة الثمانينيات، والاصطفاف التامّ مع الجناح التقليدي المحافظ الذي يضم التجار القدماء old bazaari من أنصار الخميني، ومع المعارضة الفعلية للأحزاب الإصلاحية؛ لذا فإن (اللاريجانيين) مدينون بكثير من الفضل لما هم عليه من مكانة سياسية بارزة لقرار خامنئي مكافأتهم نظير ولائهم له بتعيينهم في مناصب عليا. ويمثّل علي ومحمد جواد رؤيةً متقدمةً تجاه الغرب، بلورتها دراستهما في الولايات المتحدة

صادق

علي

محمد جواد

الأمريكية، واهتمامهما الكبير بالفلسفة الغربية؛ فقد قدّم الاثنان طوال الفترة التي كان أحمدي نجاد يلقي فيها خطبه ضد إسرائيل والمحرقة والغرب موقفاً أكثر حذراً، وأقلّ حدةً، حال دون فرض عزلة تامة على إيران. لكن هناك حالات أظهر فيها علي -الأكثر إلماماً وحنكةً في التعامل مع السياسة من الأشقاء الثلاثة- علامات تدلّ على استقلاليته. وكان قرار خامنئي بدعم تعنّت أحمدي نجاد بشكل مطلق حيال الاتفاق النووي المبدئي، الذي توصّل إليه علي لاريجاني عام ٢٠٠٧م مع خافيير سولانا مفاوض الاتحاد الأوربي حينها، قد أدّى إلى استقالة لاريجاني المثيرة في سبتمبر من ذلك العام؛ فقد ثار خلاف علنيّ حادّ على نطاق واسع بين المتحدث باسم مجلس الشورى وأحمدي نجاد بشأن المزاعم التي تقول: إن شقيق نجاد الأصغر مارس ضغوطاً على سعيد مرتضوي -المدّعي العام السابق المثير للجدل في طهران- كي يرضخ ويقدّم له امتيازات مالية، وهي قضية كانت محرجةً جداً لخامنئي، الذي عانى كثيراً لاحتوائها.

لقد صاغ روحاني علاقته مع الإخوة لاريجاني بتؤدة، آخذاً في الحسبان نفوذهم، وتأثيرهم، ووجودهم الدائم تقريباً ضمن مصافّ المستويات العليا من الطبقة السياسية، على الرغم من بعض أوجه القصور الواضحة لديهم؛ فلا أحد من الإخوة الثلاثة يعتمد -على سبيل المثال- على قاعدة شعبية كبيرة، لدرجة أن علي لاريجاني كان الوحيد بينهم الذي حاول خوض السباق الرئاسي عام ٢٠٠٥م، وأخفق إخفاقاً ذريعاً؛ لأنه عمل على دائرة قم بدلاً من طهران، كما يُرجَّح أن إخفاقه عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢م كان بسبب الشكوك حول فرص نجاحه في طهران. ومع ذلك، فمن المتوقّع أن يكون الإخوة لاريجاني هم حاملي راية الفصائل المحافظة في المستقبل المنظور.

❖❖❖

رابعاً: قيادة الحرس الثوري: عزيز جعفري وقاسم سليماني

يمكن القول: إن الحرس الثوري الإيراني هو الكيان الأقوى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم، بعد أن تمّ تأسيسه في الأسابيع الأولى التي أعقبت سقوط الشاه في فبراير عام ١٩٧٩م على أيدي عدد من الشبيبة المثاليين، بوصفه حرساً وطنياً ملتزماً عقدياً (أيديولوجياً)، هدفه التصدي للمحاولات والأنشطة المضادة للثورة. وقد قام الحرس الثوري خلال العقدين الماضيين بتأسيس تكتّل سياسي وعسكري واقتصادي لا يفوقه ثراءً وقدرةً إلا ما يتمتّع به القائد من مصادر ومصالح اقتصادية، وما تملكه الأوقاف الدينية، مثل وقف القدس (مجمع ضريح الإمام رضا) في مشهد[٧]. ويمكن تقسيم تاريخ الحرس الثوري عامةً إلى مرحلتين: الأولى كانت مرحلة تنمية اقتصادية عامة (هادئة)، شهدت مشاركةً جادةً في الدفاع عن البلاد خلال الحرب الإيرانية العراقية، التي حوّلت الحرس الثوري بشكل مؤثّر، وعلى نطاق واسع، إلى (جامعة للنخبة الحالية داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، برزت من خلالها شريحة عريضة من الطبقة السياسية، بدءاً من محمد باقر قاليباف رئيس بلدية طهران الحالي، مروراً بكثير من الشخصيات الإصلاحية، وانتهاءً بعلي لاريجاني وعدد كبير من أعضاء البرلمان ممن لديهم التزام صارم بالقيود التي تفرضها إدارة رفسنجاني على تدخّلاتها السياسية والاقتصادية. ومع أن رفسنجاني يأخذ في حسبانه كثيراً أوامر الخميني إلا أنه أكّد مراراً

٧- مجمّع ضريح الإمام الرضا: هو الإدارة المعنية بشؤون مرافق ضريح الإمام، وهو وقف يتمتّع بالثراء، وتعتمد موارده المالية على الزكاة التي تصبّ في أحد أكثر الأمكنة قدسيةً لدى الشيعة. وقد ترأسه -منذ قيام الثورة- آية الله الطبسي، وهو أحد المقربين من آية الله خامنئي، وقد حوّل هذا المرفق إلى ائتلاف تجاري متعدد الجوانب، وأصبح يشمل أيضاً عدداً من المؤسسات الثقافية، مثل: صحيفة (القدس) الوطنية المؤثّرة، وعشرات الشركات الاقتصادية التي تغطّي عدة قطاعات اقتصادية، بما في ذلك شركة كوكاكولا الإيرانية المرخّصة. وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن القيمة الإجمالية لهذا المرفق تراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار أمريكي.

منع الشخصيات العسكرية من أيّ رتبة، أو من أيّ قطاع عسكري، من العمل في المجال السياسي، كما منع رفسنجاني الحرس الثوري، الذي كان آنذاك يواجه تحدّياً مماثلاً للعودة إلى الحياة المدنية بعد ثماني سنوات قضاها في جبهة القتال، من الانخراط في أيّ مشروع اقتصادي خارج نطاق مخصّصاته الضيّقة التي منحتها له الحكومة. لكن مع اقتراب نهاية ولاية رفسنجاني الثانية مرّر البرلمان بأغلبية عظمى، وبدعم مُحتمل من خامنئي، مشروع قانون يحدّ من بيع ما تبقّى من الأصول الثابتة للنخبة من رجال الأعمال في مرحلة الشاه الهاربين لمصلحة قدامى المحاربين وعائلات الشهداء ووكلائهم، وهو ما مهّد الطريق تماماً أمام صعود الحرس الثوري. وقد وسّع الحرس الثوري في المدة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٤م نفوذه بشكل تدريجي من خلال إصراره الأكيد على النضال والوقوف في وجه التجارب الإصلاحية تحت قيادة يحيى صفوي (١٩٩٧- ٢٠٠٧م)، والاستعادة السريعة للسيطرة على مشروعات البنية التحتية الضخمة، التي طُرحت بوصفها العامل الاقتصادي الفاعل الوحيد الذي يشتمل في الوقت نفسه على عشرات المشروعات المختلفة الأخرى؛ من تطوير حقول النفط في الشمال وحقول الغاز، إلى تطوير السدود الكهرومائية ومصانع البتروكيماويات. وكان لإخفاق إدارتي رفسنجاني وخاتمي في إنشاء نخبة متخصّصة لإدارة المشروعات، قادرة على التعاقد مع الدولة في مثل تلك المشروعات، دور في بروز كيانات أخرى داخل الحرس الثوري، مثل جناح (خاتم الأنبياء) داخل الحرس الثوري[٨].

يقود الحرس الثوري -إلى يومنا هذا- اثنان من حرّاسه الفاعلين وآخر صفوي. الثلاثة يشتركون في حضورهم المستمر والمؤثر في ساحة الحرب ضد العراق، كما أنهم أقران تقريباً؛ فكلهم في الخمسينيات أو الستينيات من أعمارهم. ولأنهم كانوا يافعين إبّان اندلاع الثورة في السبعينيات فقد حال ذلك دون مشاركتهم الفعلية في قيادة الأنشطة الثورية، وهو ما حال أيضاً دون ارتباطهم المباشر بالخميني، فضلاً عن لاريجاني الذي ورد ذكره آنفاً، وهم يدينون بالفضل فيما وصلوا إليه لرعاية خامنئي وتفضيله لهم، وهو ما حدا بهم في الحقيقة إلى أن يقفوا معه ويدعموه بثبات مادياً ومعنوياً، خصوصاً في اللحظات الحرجة التي شهدت أزمات داخلية ومواجهات؛ كأعمال الشغب الطلابية التي اندلعت عام ١٩٩٩م، وحالة التمرّد الانتخابي عام ٢٠٠٩م، التي شهدت هي الأخرى أجواء عامةً مشحونةً بالخطابات الملتهبة، لكنها كانت مُحاطةً ضمن سياج من التعامل النفعي.

عزيز جعفري

وُلد عزيز جعفري -القائد العام الحالي للحرس الثوري- عام ١٩٥٧م، وهو مهندس معماري تقلّد مناصب عليا في الحرس الثوري إلى أن تمّت ترقيته وتعيينه قائداً عاماً للحرس الثوري عام ٢٠٠٧م. اشتهر عن جعفري على نطاق واسع تقارب وجهات نظره السياسية مع كل من: علي لاريجاني، وباقر قاليباف، وغلام علي حداد عادل، ويحيى رحيم صفوي (القائد العام السابق للحرس الثوري) وكان له دور أساسي في تنسيق ردود فعل الحرس الثوري تجاه انتفاضة عام ٢٠٠٩م، كما عُرف عنه بقاؤه على الولاء التام لخامنئي، وكان ردّ خامنئي على هذا الدعم أن أطلق يد الحرس الثوري من دون رادع. في المقابل، وسّع جعفري جهود الحرس الثوري الإيراني الاستخباراتية إلى حدٍّ كبير، وطوّر جهاز

٨- خاتم الأنبياء: مؤسسة تجارية يسيطر عليها الحرس الثوري، تأسّست في الثمانينيات للمساعدة على تأمين السلاح ونشره في أثناء الحرب مع العراق، وكانت معظم أغراضها أغراضاً هندسيةً عسكريةً إلى عام ١٩٨٨م، عندما أصبح دورها هامشياً في مدة رئاسة رفسنجاني. وبحلول منتصف التسعينيات بدأت تقوم تدريجياً بدور أكثر أهميةً في ميدان الاقتصاد القومي، وأخذت على عاتقها -بموافقة من خامنئي وكبار ضباط الحرس الثوري الإيراني- تنفيذ مشروعات البنية التحتية على نطاق واسع، مثل: الطرق السريعة، والسدود، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومحطات البتروكيماويات. وشهدت مؤسسة خاتم الأنبياء أكبر توسّع في تاريخها خلال مدة رئاسة أحمدي نجاد، وهي المدة التي اتّسمت بالمحسوبيات السياسية، وعدم وجود اهتمام أجنبي بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية في إيران.

مخابرات موازياً يعمل تلقائياً فيما يتعلّق بقضايا الأمن القومي، ولديه سلطة اعتقال المنشقّين والصحفيين والسياسيين المعارضين من دون الحاجة إلى التنسيق مع أيّ جهة أخرى، أو الحصول على موافقة منها. لكن جعفري، في الوقت ذاته، رضخ لقرار خامنئي في ترك مساحة لروحاني يتنفّس من خلالها سياسياً؛ لذا لم يُبدِ تحدّياً صارخاً لسياسة الحكومة الخارجية، التي يعارضها الحرس الثوري صراحةً؛ لذلك سيلجأ جعفري في نهاية المطاف إلى التصالح، وقبول قرار إدارة روحاني عزمها التخفيف من تدخّل الحرس ومشاركته على الصعيد الاقتصادي، خصوصاً في قطاع الطاقة؛ إذ لم يكن جناح (خاتم الأنبياء) -على سبيل المثال- قادراً على تنفيذ العقود الضخمة التي كان يفوز بها، وتسليمها في وقتها المحدد، وغالباً ما تظهر الجوانب والنواحي النوعية (الكيفية) لتلك العلاقة بين خامنئي وقيادة الحرس الثوري على السطح في مثل هذه الأحداث.

- قاسم سليماني

قاسم سليماني

هو شخصية ذات رتبة قيادية كبيرة في الحرس الثوري تمتلك خلفيةً مشابهةً لقالیباف وعزيز جعفري، وينحدر من الجيل السياسي العسكري نفسه، الذي يمتلك أيضاً سمعةً أسطوريةً داخل إيران وخارجها؛ بسبب إدارته لواء القدس (الجناح العالمي للحرس الثوري). ويعدّ سليماني شخصيةً عمليةً بارعةً مستقلةً، ويبقى دائماً خارج معمعة الخلاف والجدل السياسي الذي يحدث من حين إلى آخر، ولا يظهر في وسائل الإعلام إلا في مناسبات قليلة. وتبرز مكانة سليماني داخل الساحة السياسية كما اتّضح جلياً خلال مراسم تأبين والدته، وهي مناسبة حضرتها كلّ الشخصيات السياسية الإيرانية البارزة تقريباً ما عدا خامنئي وروحاني. وينبع احترام سليماني من قدرته على تحقيق نتائج جديرة بالتقدير في قضايا تؤيّدها الطبقة السياسية برمّتها، مثل مساعدة الشيعة اللبنانيين والعراقيين، والتدخل لمد يدّ العون لهم، ودعم نظام الأسد في دمشق. ومما يعزّز مكانة سليماني وهالته داخل الحرس حضوره المستمر مراسم دفن جنوده الذين سقطوا قتلى وتأبينهم. وعلى غرار جعفري وقادة الحرس الثوري الآخرين يتجنّب سليماني الاهتمام بالنواحي المادية، والحرص على الثراء، ونادراً ما تتّهمه بذلك وسائل الإعلام الإيرانية أو الأجنبية، بل لم يحدث أن اتُّهم بأنه من المستفيدين من الفساد المالي. ومن المرجّح أن يتدرّج سليماني في مناصب أعلى على المدى المستقبلي، ولا تزال الشائعات تحوم في الأعوام الأخيرة حول احتمال دخوله المعترك السياسي مرشحاً رئاسياً، لكن يبدو -على الأرجح- أنه سيحلّ محلّ جعفري في السنوات القليلة المقبلة، خصوصاً أنه من المتوقّع أن يضع خامنئي مدةً زمنيةً محددةً، قدرها عشرة أعوام حداً أقصى لبقاء قادة الحرس الثوري في مناصبهم.

❖❖❖

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣هـ ومقرّه الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بنشاطات عدّة، منها: المحاضرات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش، كما يحتضن مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. وحيث إن أساس العمل بالمركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث عام ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. كما يقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى حول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله، وذلك عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، ويثري الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، ويمثل بوابة وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com